



وثيقة معلومات المشروع/
مرحلة تحديد المفاهيم

مرحلة تحديد المفاهيم / تاريخ الإعداد أو التحديث: 04 أبريل 2017 / رقم التقرير: PIDC113496



معلومات أساسية

أولاً: بيانات المشروع الأساسية

اسم المشروع:	فئة التقييم البيئي:	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):	الرقم التعريفي للمشروع:
مشروع تعزيز سياسات ولوائح الاشتغال المالي في الأردن (P163719)	ج - غير مطلوبة		P163719
التاريخ المتوقع للاعتماد:	تاريخ إعداد وثيقة تقييم المشروع:	الدولة:	المنطقة:
31 مايو 2017	04 أبريل 2017	الأردن	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
قرار مراجعة بدء تنفيذ المشروع	الجهة المنفذة:	الجهة المقترضة:	أداة الإقراض:
فوضت المراجعة بالاستمرار في الإعداد	البنك المركزي الأردني	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	تمويل مشروع استثماري

بيانات تمويل المشروع

التمويل

مصادر التمويل

اختر كل ما ينطبق

[] تمويل مناظر [✓] صناديق استثمارية [] تمويل متوازي

ملخص التمويل (بالدولار الأمريكي)

1.250.000	التكلفة الإجمالية للمشروع
1.250.000	التمويل الإجمالي
1.250.000	الصناديق الاستثمارية
0	الفجوة التمويلية

التفاصيل

الصناديق الاستثمارية

المصدر	العملة	المبلغ	المعادل بالدولار الأمريكي
صندوق دعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - البنك الدولي للإنشاء والتعمير باعتباره الجهة المنفذة	دولار أمريكي	1.250.000	1.250.000



ثانياً: المقدمة والسياق

السياق القطري

- يشهد النمو الاقتصادي في الأردن حالة من الخمول والبطء، حيث تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 2.6% في المتوسط بين عام 2010 و 2013، وذلك بعد أن شهد معدل أداء قوي وصل إلى 6.5 في المائة بين عامي 2000 و 2009. وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.4 في 2015، ومن المتوقع أن يزداد ببطء نمو الاقتصاد خلال 2016.
- أثر النزاع الحالي الذي تشهده سوريا وتدفق عدد كبير من اللاجئين¹ تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الأردني. لا تزال معدلات البطالة مرتفعة: فقد ارتفعت التقديرات من 11.9% في 2014 إلى 15.1% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2016²، مع تأثر الشباب والنساء بصفة خاصة (معدل البطالة بين النساء 35.5% و 23.9% بين الشباب)³. كما أثرت أزمة اللاجئين على المالية العامة حيث ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 89% في 2014 إلى 93% في 2016.
- يتطلب الوضع الاقتصادي في الأردن استخدام أساليب ابتكارية لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف. ويمكن أن يلعب النظام المالي الشامل دوراً بالغ الأهمية في خلق الوظائف والحد من الفقر والنمو الاقتصادي المستدام. علاوةً على ذلك، يشير تقرير اعده صندوق النقد الدولي والمكتب القومي للأبحاث الاقتصادية⁴ إلى الصلة بين الاشتغال المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي. على مستوى الاقتصاد الجزئي، يمكن للأفراد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أو استخدامها للبدء في إنشاء شركات أو التوسع فيها (وبالتالي خلق الوظائف بالإضافة إلى القيام بالأعمال الحرة) والاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر وتحمل الصدمات المالية.

السياق القطاعي والمؤسسي

تشير البيانات الحالية للاشتغال المالي إلى أن هناك إمكانية كبيرة لتعميق الاشتغال المالي في الأردن:

- يعاني الأردن من التأخر مقارنة بالبلدان المشابهة له، حيث أن نسبة 25% من الأفراد البالغين فقط لديهم حساب مصرفي، ووفقاً لقاعدة بيانات فينكس الأخيرة لعام 2014، تقدر نسبة السكان الذين يمتلكون حسابات مصرفية رسمية 24.6% فقط (ممن بلغ عمرهم 15 سنة فأكثر)، أي أن هذه النسبة أقل بنحو 13 نقطة مئوية من البلدان التي لديها نفس مستوى الناتج المحلي الإجمالي؛ وعلى عكس مما هو عليه الحال في معظم البلدان في العالم النامي، لم تتقدم هذه النسبة منذ عام 2011.
- يعاني الأردن من التأخر مقارنة بالبلدان الأخرى فيما يتعلق بفرص الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية. أفادت نسبة 14% فقط من السكان البالغين حصولوا على قرض من مؤسسة مالية (قاعدة بيانات فينكس - البنك الدولي).
- هناك أيضاً فرق واضح في النوع الاجتماعي، حيث تواجه النساء مستويات أعلى من الإقصاء المالي. ففي عام 2014 بلغت نسبة النساء اللاتي يملكن حسابات مصرفية 15% مقارنةً بنسبة 17% في عام 2011.
- تواجه الشركات الناشئة الشابة تحديات في الوصول إلى التمويل. يشير تقييم الأسواق الذي أجراه المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير أن 83% من الشركات الناشئة تعتمد على "أموالها الخاصة" كمصدر رئيسي للتمويل، بينما تعتمد النسبة المتبقية (17%) على مصادر أخرى مثل: القروض البنكية والعملاء والأصدقاء ومساعدات العائلة والموردين ومؤسسات التمويل

¹ يقدر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين السوريين في الأردن اعتباراً من يناير 2017 بحوالي 655,496 لاجئ.

² البنك الدولي، المراقب الاقتصادي في الأردن، خريف 2016

³ متوسط معدل البطالة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2016. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

⁴ ورقة عمل أهداها صندوق النقد الدولي WP/15/22 "تحديد العوائق التي تعترض الاشتغال المالي وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي وعدم المساواة: إطار عمل هيكلية بشأن السياسة" إيرا دابلا نوريس، يان جي، روبرت تاوونسن، و دي فيليز أونسال. يناير 2015، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2015/wp1522.pdf>، للمزيد قم بزيارة الرابط التالي



الأصغر. وللتخفيف من أثر مخاطر إقراض الشركات الناشئة، تعتمد البنوك اعتماداً أساسياً على الضمانات (الضمانات العقارية في أغلب الحالات) بدلاً من الاعتماد على الجدارة المالية. تتطلب معظم القروض توفير ضمانات سداد تصل قيمتها إلى 23% من قيمة القرض، الأمر الذي يمثل تحدياً أمام الشركات الناشئة التي لا تمتلك مثل هذه الضمانات، وإذا كانت تمتلكها، فإن هذه الضمانات غالباً ما تكون غير مسجلة مما يجعل حبس الرهن أو التنفيذ على الضمان في حالة التخلف عن السداد أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلًا.

■ **معلومات أساسية أخرى تؤثر على وضع الاشتغال المالي.** من بين هذه المعوقات: عدم وجود إحصاءات رسمية (والتي تشير إلى حالة عدم الاتساق في المعلومات) وقلة المنتجات المتاحة (قلة أنظمة الادخار المصممة لتلبية الاحتياجات والتأمين والأدوات الائتمانية، شاملة تلك التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية ومنتجات السداد) وعدم الالتزام بلائحة اعرف عميلك القائمة على المخاطرة وغياب أنظمة الدفع الحكومية المتطورة وضعف إطار حماية المستهلك وعدم القيام بتحليل السوق بصورة منظمة وشاملة.

استجابة الجهات المعنية:

■ **تولى البنك المركزي الأردني الدور الريادي في إعداد الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي.** كلف رئيس الوزراء اللجنة التوجيهية المعنية بالاشتغال المالي، التي تضم جميع الجهات المعنية في مجال الاشتغال المالي، بمهمة تنفيذ واعتماد سياسات رفيعة المستوى تدعم هذه الاستراتيجية. وتم تحت إشراف اللجنة المذكورة، تشكيل لجنة فنية للاشتغال المالي داخل البنك المركزي الأردني، قامت بإعداد هيكل الحوكمة الوطني وخارطة طريق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي التي تقوم على مجموعات عمل تختص بموضوعات التمويل الأصغر وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدفع الرقمي وحماية المستهلك والتعليم المالي. وفي شهر نوفمبر 2016، نشر البنك المركزي الأردني وثيقة حول رؤية الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي التي أشارت إلى وجود خمس عاصر أساسية في الاستراتيجية وهي: (1) نشر التعليم المالي بين طلبة المدارس والشرائح المختلفة في المجتمع؛ (2) حماية المستهلك؛ (3) تحسين فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل؛ (4) تحسين فرص الحصول على خدمات التمويل الأصغر؛ (5) الدفع الرقمي. وتم إضافة عمليات جمع البيانات والقياس وسياسات وأهداف الاشتغال المالي القائمة على التحليل والأدلة والتي أوضح مسند رؤية الاستراتيجية بأنها عنصر شامل ومشارك يتولى مهمة دعم العناصر الخمسة الأخرى. ومنذ ذلك الحين، تعقد مجموعات العمل هذه اجتماعات دورية لمناقشة عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي.

■ **بمشاركة في التمويل من الاتحاد الأوروبي، كلف البنك المركزي الأردني الوكالة الألمانية للتنمية الدولية بمهمة إجراء دراسة تشخيصية متعمقة للسوق بهدف وضع خط أساس للاشتغال المالي تمهيداً لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي.** وستعتمد الدراسة التشخيصية لحالة الاشتغال المالي على الدراسات الشاملة لجانبي العرض والطلب. فمن جانب العرض، يتم حالياً إجراء دراسة استقصائية وطنية للأفراد على مستوى الأسر بهدف تحليل البيانات من الناحية الاجتماعية الاقتصادية (مستويات الدخل) والجوانب السكانية (النوع والسن) والشرائح الجغرافية. أما بالنسبة لجانبي الطلب، يتم حالياً تجميع البيانات ذات الصلة بالبنية التحتية المالية ومقدمي الدعم لها وذلك بهدف تحديد مستويات الحصول على التمويل المالي واستخدامه، كذلك يتم تحليل الحواجز المتواجدة بين فئات المنتجات المختلفة على المستويين المنزلي والتجاري (مثال، المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة).

■ **أعلن البنك المركزي الأردني في منتدى السياسة العالمية الذي نظمه التحالف المعني بتعميم الاشتغال المالي في 2016 التزامه بإعلان مايا وذلك عن طريق وضع هدف وطني لرفع معدل الاشتغال المالي من معدله الحالي البالغ 24.6% إلى 36.6% من إجمالي عدد السكان البالغين بحلول عام 2020، وفي نفس الوقت، تقليل الفجوة الجنسانية في الأردن من 53% إلى 35% ومن أجل تحقيق هذا الهدف، حدد البنك المركزي تسعة أهداف نص عليها إعلان مايا، وقد تم إبلاغ التحالف المعني بتعميم الاشتغال المالي بهذه الأهداف التسعة. وسوف يتم نشر التزامات الأردن على بوابة البيانات الخاصة بالتحالف المعني بالاشتغال المالي، فضلاً عن متابعة تطورها وتنفيذها ومشاركتها والاحتفال بها في جميع شبكات التحالف.**

■ **وتتمثل هذه الأهداف في: (1) الإنتهاء من صياغة الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي بحلول نهاية 2017؛ (2) وضع مبادئ توجيهية لحماية المستهلك المالي فيما يخص الخدمات المالية الرقمية ومؤسسات التمويل الصغر بحلول الربع الأول من 2017؛ (3) الاستمرار في تشجيع برنامج التعليم المالي في المناهج الدراسية الأردنية الحالية بدءاً من الصف السابع وحتى**



الصف الحادي عشر بحلول عام 2020؛ و(4) تحسين إمكانية التشغيل المتبادل بين أنظمة الدفع في المملكة بحلول نهاية عام 2018؛ و(5) ضمان فعالية نمو قطاع التمويل الأصغر باعتباره جزءاً من النظام المالي الرسمي؛ و(6) إتاحة الخدمات المالية الرقمية للاجئين وغير المواطنين؛ و(7) ضمان توفير بيئة تشريعية وتنظيمية فعالة للخدمات المالية الرقمية؛ و(8) تحديث مستوى جمع بيانات الاشتغال المالي وقياسها لتتوافق مع شبكة التحالف المعني بالاشتغال المالي وذلك من أجل إنتاج مؤشرات قابلة للمقارنة بحلول عام 2018؛ و(9) زيادة فرص وصول الشباب الأردني (15-22) سنة إلى الاشتغال المالي لتصل إلى نسبة 25% سنوياً بحلول عام 2020.

- كما عمل البنك المركزي الأردني خلال الأعوام الأربعة الأخيرة على إنشاء بنية تحتية لأنظمة الدفع، بما في ذلك المنصات القابلة للتشغيل المتبادل المتعلقة بدفع الأموال عبر الهواتف المحمولة وسداد الفواتير. كما طور البنك المركزي الأردني بشكل تدريجي أنظمته الداخلية بغرض دعم تحويل عمليات الدفع الحكومية إلى الدفع الإلكتروني. كذلك يستهدف مشروع جاري تنفيذه مع الوكالة الألمانية للتنمية الدولية يسمى "Digi#ances" محدودي الدخل من خلال تطبيق جوموباى JoMoPay لإمدادهم بمحافظ رقمية تمكنهم من استلام الأموال وإجراء المعاملات المالية عليها. هذا بجانب برامج التعليم المالي والتطلع نحو إنشاء مسارات للحوالات الرقمية العابرة للحدود.
- أعلنت الحكومة الأردنية عن التزامها باستخدام النظام الرقمي في التحويلات المالية. هذه الخطوة بالغة الأهمية حيث أن تقديرات بوابة بيانات الوصول الشامل إلى الخدمات المالية الخاصة بالبنك الدولي تشير إلى أنه يمكن تقديم الخدمات المالية لنحو 0.2 مليون شخص بالغ في الأردن من خلال الاستفادة من الفرصة التي تقدمها الدولة بشأن تحويل أنظمة الدفع الحكومي للأفراد إلى النظام الرقمي. فضلاً عن ذلك، يتم حالياً سداد رسوم 160 خدمة حكومية من أصل 260 خدمة عن طريق النظام الإلكتروني، حيث تزايدت المعاملات الحكومية من حيث الحجم والعدد زيادة مطردة.
- وبالتوازي مع هدف تحقيق نظام مالي أكثر شمولاً، يأتي المشروع المقترح في وقت مناسب ليساعد في تفعيل الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي وبالتالي مساعدة الأردن في الوفاء بالتزامات إعلان مايا. وسوف يُستكمل المشروع المقترح من خلال دعم تنفيذ الاستراتيجية بناءً على المساعدة الفنية التي تقدمها حالياً الوكالة الألمانية للتنمية الدولية.

العلاقة بإطار الشراكة القطرية

- يرتبط هذا البرنامج المقترح ارتباطاً وثيقاً بإطار الشراكة القطرية للبنك الدولي خلال الفترة من 2011-2016 والذي يؤكد على الحاجة إلى ضمان توسيع فرص الوصول إلى التمويل للفئات التي تعاني من نقص الخدمات، مثل النساء والشباب. فعلى وجه الخصوص، يرتبط المشروع المقترح ارتباطاً وثيقاً بالعنصر الأول من استراتيجيات الشراكة القطرية: "تعزيز الأوضاع من أجل تحقيق نمو قوى يقوده القطاع الخاص وتوفير فرص عمل أفضل للجميع"، كما يرتبط بنتيجة استراتيجية الشراكة القطرية رقم 1-3 "زيادة إمكانية الوصول إلى التمويل وتنمية المهارات". فضلاً عن ذلك، يدعم المشروع المقترح خلق فرص العمل التي يقودها القطاع الخاص ويساهم في تقليل الاختلافات والفجوات بين الأقاليم والمناطق الجغرافية. ومن خلال زيادة فرص الوصول للخدمات المالية الرسمية سوف يتمكن الأفراد من إقامة الأعمال التجارية وتوسيع نطاقها والاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر وامتصاص الصدمات المالية. كما يساهم الاشتغال المالي في خلق فرص العمل؛ حيث يساعد في تنمية المشروعات التي تواجه قيوداً تتعلق بتدني الوصول لخدمات الائتمان والادخار التي تساعد على الاستثمار في رأس المال الثابت وتوظيف عدد أكبر من الأفراد.
- يرتبط المشروع المقترح ارتباطاً مباشراً بالإطار الإقليمي واستراتيجية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي وضعها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والتي تركز على الاشتغال وخلق فرص عمل وتحقيق نمو مستدام يدفعه القطاع الخاص. ومن خلال دعم وحدة فعالة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي ونظام شامل للمتابعة والتقييم وتحسين البنية التحتية الحالية للبيانات، سيساعد المشروع المقترح على دعم نجاح الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي وسيزيد من مستويات الاشتغال المالي وجودته في الأردن. وفقاً لتقديرات بوابة بيانات الوصول الشامل إلى الخدمات المالية الخاصة بالبنك الدولي، يمكن تقديم الخدمات المالية لنحو 0.8 مليون بالغ من خلال قيام الدولة بصياغة الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي وتنفيذها⁵. علاوةً على ذلك، تساعد إمكانية الوصول للخدمات المالية للشباب والنساء وأصحاب المشروعات الصغيرة (بما فيها

⁵ <http://ufa.worldbank.org/country-progress/jordan>



أصحاب الأعمال المُقامة في مناطق نائية) على توليد الدخل وإدارة التدفق النقدي غير المنتظم واستثمار الفرص وتعزيز القدرة على المجابهة والصمود أثناء فترات الكساد والعمل على القضاء على الفقر.

- يتوافق هدف المشروع مع الأهداف المزدوجة للبنك الدولي والمبادرة العالمية للمساعدة في الوصول الشامل إلى الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2020. إن الاشتغال المالي والوصول للخدمات المالية الفعالة واستخدامها بما في ذلك خدمات الائتمان والإدخار والدفع والتأمين هو أحد العوامل الداعمة والمُحفزة لتحقيق أهداف مجموعة البنك التي تستهدف القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك لنسبة الأربعين بالمئة الأخيرة من السكان في جميع الدول النامية.

ثالثاً: الهدف الإنمائي للمشروع

الهدف الإنمائي المقترح

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي في الأردن.

النتائج الرئيسية

- سيتم قياس التقدم المُحرز نحو تحقيق أهداف المشروع من خلال سلسلة من المؤشرات الكمية والنوعية على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع وعلى المستوى المتوسط.

- يتضمن إطار متابعة وتقييم الاشتغال المالي الذي سيتم إعداده في إطار المكون الأول مؤشرات الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي ذات الصلة⁶، وسيتولى هذه الاطار رصد تنفيذ الاستراتيجية ومتابعة تقدمها والتعرف على أثرها. وسيتم تقسيم الاطار إلى نتائج وسيطة ومخرجات وتقدم رئيسي على المستوى القومي. وتستخدم هذه المؤشرات لقياس مستوى التقدم الوطني الذي يتضمن عوامل مشاركة أخرى بخلاف نطاق هذا المشروع. وبالتالي، سيتابع هذا المشروع فقط مدى تقدم العمل في الاشتغال المالي الوطني ولن يستخدم أهداف أو مؤشرات وطنية كمقاييس لبيان نجاح المشروع؛ فهناك العديد من العوامل الخارجية بعيداً عن نطاق هذا المشروع والتي سيكون لها أثراً على تقدم مؤشرات المستويات الوطنية .

تتمثل المؤشرات الرئيسية على مستوى أهداف المشروع في الآتي:

- اعتماد وتفعيل إطار متابعة وتقييم الاشتغال المالي.
- تعزيز آليات التنسيق ذات الأهمية الاستراتيجية (الأمانة العامة ومجموعات العمل واللجان الفنية).
- إعداد البيانات الرئيسية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
- اعتماد إجراءات اعرف عميلك وتحسينها.
- إجراء عدد من المشروعات والنماذج التجريبية في مجال التكنولوجيا المالية.

كما سيتم رصد المؤشرات الوسيطة والتي تتضمن:

- إعداد مجموعة أدوات لسياسة المتابعة والتقييم.
- تصميم حلول محسنة للبنية التحتية للبيانات.
- عقد عدد من ورش العمل التدريبية.
- وضع إطار المختبر التنظيمي ومسارات الأعمال.
- تنظيم عدد من ورش العمل لزيادة معرفة وتوعية الجهات المشاركة.

رابعاً: الوصف المبدئي

الأنشطة/البنود

⁶ تتضمن المؤشرات التقليدية نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية ونسبة المدخرات التي يمتلكها البالغون في إحدى المؤسسات المنظمة.



المكون الأول: تفعيل وحدة تنفيذ برنامج الاشتغال المالي في البنك المركزي الأردني (500.000 دولار أمريكي)

- أنشأ البنك المركزي الأردني وحدة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي عقب تشكيل اللجنة التوجيهية للاشتغال المالي واللجنة الفنية للاشتغال المالي. ويتمثل هدف هذا المكون في دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي من خلال تأسيس وحدة فعالة لتنفيذ الاستراتيجية وتفعيل نظام شامل للمتابعة والتقييم وتحسين البنية التحتية الحالية للبيانات.

يتضمن هذا المكون ثلاثة بنود فرعية:

- **المكون الفرعي 1-1:** تعيين الأفراد المطلوبين للعمل في الوحدة وتدريبهم وبناء قدراتهم في المهارات الرئيسية التي تدعم تنسيق التقدم وجميع البيانات ومتابعتها ورصدها ونشرها. كما سيتم إعداد أدوات المتابعة والتقييم التي من شأنها تحديد ورصد مستوى تقدم المجموعات المهتمشة (غالباً ما تكون النساء). وسيتم كذلك تقديم المساعدة الفنية بهدف تمكين الوحدة من إجراء أبحاث استراتيجية رئيسية ورصد المجموعات المستبعدة مالياً (من خلال بيانات جانبي العرض والطلب) وبخاصة النساء المستبعدات. وسيضمن ذلك إعداد الأنظمة واللوائح ذات الصلة وإجراء ندوات تدريبية وورش عمل وتنظيم رحلات دراسية وتدريبية أثناء العمل.

- **المكون الفرعي 1-2:** سيتم إجراء تقييم فجوات البيانات وذلك لتحديد ما ووضعه حلول من شأنها إعداد البنية التحتية للبيانات اللازمة لتصميم إطار المتابعة والتقييم وتفعيله تفعيلاً تاماً. وسيشتمل ذلك على الآتي: (1) تقديم المساعدة الفنية لتحسين نوعية البيانات المجمعة عن جانب الطلب، بما في ذلك إضافة وحدات إضافية للدراسات الاستقصائية المتاحة بالفعل والتي تكون مبنية على الخبرة المكتسبة من دراسة جانب الطلب التي تشارك في إجرائها الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتنمية الدولية في عام 2017؛ (2) المساعدة في تطوير وجمع البيانات الناقصة؛ و(3) إضافة المؤشرات أو النماذج ذات الصلة لنماذج بيانات جانب العرض والنماذج الإشرافية التي جمعتها الوكالات المختلفة.

- **المكون الفرعي 1-3:** دعم تحسين بيئة التشغيل في وحدة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي، التي ستقوم بشراء المعدات اللازمة ومستلزمات تكنولوجيا المعلومات، سواء البرمجيات الحاسوبية أو الأجهزة؛ من أجل تحسين عملية جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها. وسوف سيغطي هذا المكون الفرعي كذلك عملية توظيف خبراء من أجل دعم عملية التحسين المذكورة.

- تتضمن المخرجات الرئيسية المتوقعة لهذا المكون الآتي: (1) إطار فعال للمتابعة والتقييم و(2) إجراء عدة تدريبات وورش عمل من أجل بناء القدرات؛ و(3) توفير نماذج لجمع البيانات من أجل توحيد بيانات الاشتغال المالي؛ و(4) وضع مجموعة أدوات لسياسة الأمانة العامة (بما في ذلك أداة رصد المتابعة والتقييم التي ترصد أداء أنشطة الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي واكتمالها)؛ و(5) تسهيل إعداد تقارير المتابعة والتقييم وتقارير التنفيذ ودراسات التقييم.

سيتم تنفيذ هذا المكون بالتنسيق الوثيق مع الوكالة الألمانية للتنمية الدولية.

المكون الثاني: إعداد برنامج مخصص للأردن لتعليم وتوعية الجهات المشاركة وتبادل المعرفة (400.000 دولار أمريكي).

- من خلال الشراكة بين التحالف المعني بالاشتغال المالي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي سيسهل المشروع المشاركة التامة وتعليم وتوعية الجهات التنظيمية وواضعي السياسات في الأردن وذلك عن طريق إشراكهم في مجموعة واسعة من الخدمات والعروض، مع التركيز بشكل خاص على نقاط السياسة ذات الأولوية التي حددتها الدولة وفقاً لنتائج الدراسة التشخيصية لسوق الاشتغال المالي. وعلى وجه الخصوص، سيتولى هذا المكون تمويل المكونات الفرعية التالية:

- **المكون الفرعي 1-2:** خلال فترة تنفيذ المشروع، سوف يمول هذا المكون عضوية الأردن في التحالف المعني بالاشتغال المالي، وسوف يعمل على اشتراك الأردن في الخدمات التالية المقدمة للأعضاء والتي صُممت لتحقيق الأهداف الوطنية التي وضعها صناع السياسات والجهات التنظيمية والتي سيتم تعديلها من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للأردن وهذه الخدمات هي:

- مجموعات العمل: تتكون كل مجموعة من هذه المجموعات من 15-40 مؤسسة عضو تصب تركيزها على نقاط معينة منها: الخدمات المالية الرقمية وحماية المستهلك وسلوك السوق واستراتيجية الاشتغال المالي وبيانات الاشتغال المالي



وتتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتولى الأعضاء رئاسة مجموعات العمل، وقد قامت مجموعات العمل هذه بإصلاحات مهمة في العديد من البلاد التي اشتركت وساهمت في إعداد المبادئ التوجيهية للسياسة والأدوات العملية ذات الصلة.

- الاشتراك في منتدى السياسة العالمي للتحالف المعني بالاشتغال المالي: يُعتبر هذا المنتدى بمثابة الحدث الرئيسي لتبادل المعارف العالمية المتعلقة بوضع السياسات الخاصة بالاشتغال المالي. يتم تنظيم معظم جلسات المنتدى بواسطة أعضاء الذين يشاركون بخبراتهم "العملية".
- مبادرة تعليم الجهات المشاركة مع الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير: سوف توفر هذه المبادرة فرصاً للأردن للمشاركة في تشكيل جدول الأعمال العالمي والتأثير فيه من خلال تبادل المعارف مع هيئات وضع المعايير التي يمكن أن يكون لها تأثير مهم على مدى دعم النظام المالي العالمي للاشتغال المالي أو إعاقته له.

■ **البند الفرعي 2-2:** تنظيم ورش عمل فنية في المجالات ذات الأهمية التي يمكن أن تدعم الأردن لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المقررة في إعلان مايا. ويمكن أن تتضمن ورش العمل هذه الموضوعات التالية: تطوير الخدمات المالية الرقمية وإعداد بيانات الاشتغال المالي وتحليلها وحماية المستهلك والتعليم المالي والحوالات العابرة للحدود ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

■ **البند الفرعي 2-3:** دعم تبادل الخبرات المكتسبة من خلال المختبر التنظيمي⁷ ومسرات الأعمال ومراكز الأعمال من جميع أنحاء العالم. وسيغطي هذا البند الفرعي المصروفات المتعلقة بالرحلات الدراسية والتدريبات وورش العمل.

المكون الثالث: إنشاء مختبر تنظيمي (Regulatory Sandbox) لتسهيل تطوير التكنولوجيا المالية الابتكارية واعتمادها (350.000 دولار أمريكي).

■ يهدف البنك المركزي الأردني إلى الاستفادة من أساليب التكنولوجيا التنظيمية⁸ من أجل تحسين فاعلية ترتيباته التنظيمية والإشرافية، مما سيؤدي في النهاية إلى إقرار وتبني تكنولوجيا مالية مبتكرة. كما أن دعم تطوير متطلبات اعرف عميلك إلكترونياً يمكن أن يحسن عملية الاشتغال المالي ويسهلها على النساء بوجه خاص نظراً للقدرة على التنقل ولعوامل أخرى⁹. فضلاً عن ذلك، ستمثل متطلبات اعرف عميلك إلكترونياً أداة شاملة وفعالة وذلك عن طريق بناء قاعدة بيانات مُحدثة تضم اللاجئين. سوف يساهم ذلك في ضمان معايير أعلى من النزاهة في النظام المالي وسيوفر للجهات التنظيمية والرقابية أدوات مراقبة متطورة. وفي نهاية الأمر، سيسمح بتنفيذ برنامج فعال وقائم على المخاطرة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

■ سيساعد هذا المكون الحكومة في إنشاء مختبر تنظيمي يساهم في تحسين فهم البيئة التنظيمية المناسبة اللازمة لاستحداث تكنولوجيا مالية دون إعاقة الابتكار أو المخاطرة عن طريق المغالاة والتشدد في أعداد اللوائح. وسوف يمول هذا المكون أيضاً المكونات الفرعية التالية:

■ **المكون الفرعي 1-3:** إعداد العمليات الداخلية والإجراءات الخاصة بالمختبر التنظيمي. من أجل إنشاء مختبر تنظيمي، سيوفر هذا المكون الفرعي المساعدة الفنية من أجل مساعدة الهيئات في وضع إطار عال المستوى يوفر مبادئ توجيهية لمتطلبات الأهلية والعملية اللازمة لطلب إجراء مشروع تجريبي في المختبر التنظيمي؛ والعملية اللازمة لمراجعة التجربة واعتمادها والمواصفات المتعلقة بكيفية إجراء المشروعات التجريبية ومتابعتها، وأخيراً عملية تقييم النتائج.

⁷ تشير تكنولوجيا السجلات الموزعة إلى أسلوب جديد يختص بتسجيل البيانات وتبادلها عبر مخازن البيانات المتعددة (أو السجلات). فضلاً عن ذلك، تسمح هذه التكنولوجيا بنسخ البيانات الرقمية ومشاركتها ومزامنتها جغرافياً عبر القوي المحركة للسوق والوكالات والمؤسسات المختلفة.

⁸ تستخدم "التكنولوجيا التنظيمية" التكنولوجيا وبخاصة تكنولوجيا المعلومات وذلك في إطار المراقبة التنظيمية والإبلاغ والتوافق الذي تستفيد منه صناعة التمويل. كما تهدف شركات التكنولوجيا التنظيمية إلى إيجاد حلول تواجه تحديات الالتزام باللوائح من خلال الابتكار التكنولوجي.

⁹ استخدام متطلبات اعرف عميلك إلكترونياً، وبخاصة من خلال تكنولوجيا block chain، يمكن أن يزيد من مستوى وصول النساء للتمويل وذلك عن طريق تمكينهن من الحصول على الخدمات المالية من خلال وضع معايير اقتصادية للبالغين يكون لها تعريف محدود ومناقشة التمييز على أساس النوع الاجتماعي عن طريق برمجيات بطاقات الهوية الرقمية (بخاصة في المناطق التي يلزم فيها حضور فعلي للذكور).



- **البند الفرعي 2-3: العمل مع البنوك في الأردن لإنشاء مختبر للتكنولوجيا المالية (FinTech).** سيكون هذا المختبر بمثابة بنية تحتية فنية لإجراء التجارب واختبار نهج التكنولوجيا الجديدة بما فيها السجلات الموزعة¹⁰ وبطاقات الهوية الرقمية وواجهات برمجة التطبيقات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير خدمات بناء القدرات والمساعدة الفنية من أجل تصميم برنامج التكنولوجيا المالية بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تقديم المبادئ التوجيهية لمقدمي الطلبات وبرمجة التطبيقات وإجراء التجارب وغيرها. علاوةً على ذلك، سيتولى هذا المكون تصميم وتمويل البنية التحتية الأساسية التي ستمكن مشتركين ومطورين جدد من تجربة ابتكارات التكنولوجيا المالية. وقد يتضمن ذلك، على سبيل المثال، إقامة بنى تحتية تكنولوجية أساسية مثل تنفيذ نظام السجلات الموزعة والبنية التحتية العامة لواجهة برمجة التطبيقات والواجهات المُتاحة التي يمكن استخدامها في الأنظمة الحكومية. إضافة لذلك، ستتضمن خدمة المساعدة الفنية إنشاء منصة لربط المبتكرين بالدم من أجل تصميم التجارب ومشاركة البنية التحتية الأساسية والوصول إلى الموارد اللازمة.
- **المكون الفرعي 3-3: تمويل التجارب صغيرة النطاق في مجال التكنولوجيا المالية.** سيقدم هذا المكون المساعدة الفنية من أجل تقييم ابتكارات التكنولوجيا المالية وتحديدتها (بما في ذلك التكنولوجيا التنظيمية) التي تتطلب إجراء تجارب مُعينة وكذلك سيقدم التمويل لهذه التجارب بهدف فهم آثارها قبل الشروع في تنفيذها.

الضمانات الوقائية

خامساً: سياسات الضمانات الوقائية التي قد تُطبق

سياسات الضمانات الوقائية التي أدى المشروع إلى تفعيلها	نعم	لا	يحدد لاحقاً
التقييم البيئي (OP/BP 4.01)		×	
الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)		×	
الغابات (OP/BP 4.36)		×	
مكافحة الآفات (OP 4.09)		×	
الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)		×	
الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)		×	
إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)		×	
سلامة السدود (OP/BP 4.37)		×	
المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)		×	
المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)		×	

جهة الاتصال

أخصائي القطاع المالي

الوظيفة:

غادة أحمد وحيد إسماعيل

الاسم:

¹⁰ في عالم تكنولوجيا المعلومات، تمثل المختبرات التنظيمية بيانات مُعزولة تُستخدم لاختبار البرامج الجديدة أو غير الموثوق بها. وبالمثل، تُمثل المختبرات التنظيمية "مساحات آمنة" يمكن فيها اختبار المنتجات المُبتكرة والخدمات ونماذج الأعمال التجارية وآليات التوصيل الجديدة بدون أن يستدعى ذلك تحملاً فورياً للأعباء التنظيمية العادية المتمثلة في التنفيذ الفعلي لهذا النشاط.



رقم الهاتف: 5772+312/2
الجهة المقترضة/ العميل/ المستلم
الجهة المقترضة: وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الاسم: معالي الدكتور صالح الخرايشة
الوظيفة: الأمين العام
البريد الإلكتروني: saleh.kh@mop.gov.jo
رقم الهاتف: 0096264634511
البريد الإلكتروني:

الجهات المنفذة
الجهة المنفذة: البنك المركزي الأردني
الاسم: الدكتور ماهر الشيخ حسن
الوظيفة: نائب المحافظ
رقم الهاتف: 0096264630301
البريد الإلكتروني: Maher.Hasan@cbj.gov.jo

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ

البنك الدولي

1818 H Street, NW

واشنطن دي سي 20433

رقم الهاتف: 473-1000 (202)

الموقع على الانترنت: <http://www.worldbank.org/projects>